دراسة تحليلية لمؤشرات الشمول المالي على المستوى العالمي مع التعريج لوضع دول المنطقة العربية

An Analytical Study of Financial Inclusion Indicator's at the International Level with Reference to Situation of Arab Region Countries

ط.د. صخري عبد الوهاب[1]، د. بن علي سمية[2]

[1] جامعة باجي مختار، مخبر المالية الدولية ودراسة الحوكمة والنهوض الاقتصادي- عنابة (الجزائر)،

abdelwaheb.sakhri@univ-annaba.org

[2] جامعة باجي مختار، مخبر المالية الدولية ودراسة الحوكمة والنهوض الاقتصادي- عنابة (الجزائر)،

benali.soumaya.dz@gmail.com

تاريخ الارسال: 2022/04/10 **تاريخ القبول:** 2022/06/06 **تاريخ النشر:** 2022/06/30

ملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى محاولة تحليل المؤشرات الأساسية للشمول المالي على المستوى العالمي مع التطرق لواقع مستويات الشمول المالي في دول المنطقة العربية، خاصة في ظل زيادة معدلات الفقر والبطالة، وانخفاض المستوى المعيشي بسبب قلة الحصول على المنتجات والخدمات المالية من الهيئات والمؤسسات الرسمية، لقد تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي إضافة للمنهج الإحصائي، هذا وتوصلت الورقة البحثية لمجموعة من النتائج أهمها وجود تفاوت كبير في مستويات الشمول المالي في العالم العربي مقارنة بباقي المجموعات الجغرافية، أين تميل الكفة لدول الخليج لكونها سباقة في تسخير مختلف الوسائل والقدرات لتعزيز الشمول المالي وتمكنها في مجال الرقمنة والتكنولوجيا المالية، لتختتم الدراسة بمقترحات أبرزها ضرورة تكثيف الجهود والمبادرات الرامية لتحقيق الشمول المالي في بقية الدول مع توسيع وزيادة الثقافة والقدرة المالية للمتعاملين بغية تعميم الوصول للخدمات المالية والرقمية على حد سواء.

كلمات مفتاحية: مؤشرات أساسية، شمول مالي، مستوى عالمي، منطقة عربية، خدمات مالية ورقمية.

تصنيفات JEL: D14، G21، O16

Abstract:

This Study tried to analyze the Basic Indicators of Financial Inclusion at the International Level While addressing its Reality in Arab Region Countries, Mostly due to increasing poverty and unemployment rates, and deterioration of living standard in order to decline of Access products/services from Organizations and Financial Institutions, Where Used The Descriptive Analytical and Statistical Methods, The research paper came up with a set of conclusions the most important of which is the existence of a large disparity in the levels of financial inclusion in Arab world compared to the rest of the geographical groups, has the excellence returned to Gulf countries for being a pioneer in harnessing various means and possibilities to enhance Financial Inclusion, also the Revolution in digitization and Fintech, Therefore some proposals can be made; the need to intensify efforts and initiatives to achieve

المؤلف المرسل: صخري عبد الوهاب، **الإيميل:** sakhriabdelwahab95@gmail.com

financial inclusion in the rest of the countries, with expanding the cultivation and financial ability of customers in order to generalize Financial and Digital services.
Keywords: Basic Indicators; Financial Inclusion; International Level; Arab Region; Financial and Digital Services.
JEL Classification Cods : **D14, G21, O16**

المقدمة:

يعتبر الشمول المالي من المواضيع الحديثة الهامة التي برزت على الساحة الدولية والعربية بعد نشوب الأزمة المالية العالمية سنة **2008**، فقد أصبح هذا المصطلح محور اهتمام الحكومات والمؤسسات والجهات المالية والرقابية، وأضحى يمثل الأولية بالنسبة لواضعي السياسات والهيئات التنظيمية في جميع أقطار العالم، حيث تكمن مساهمته في زيادة مؤشرات الشمول المالي التي لها تأثيرات بالغة الأهمية في الجانب المالي والمصرفي، حيث يتضمن الشمول المالي في طياته تحقيق النمو المستدام من خلال تمكين وتوسيع دائرة وصول جميع طبقات المجتمع خاصة الفقيرة والمهمشة منها لمختلف الخدمات المالية والمصرفية، إلى جانب تسهيل حصول المشروعات الصغيرة والمتوسطة على مصادر التمويل بغية تعزيز فرص النمو الاقتصادي وتخفيض معدلات البطالة والإقصاء المالي والاجتماعي، وكذا تشجيع التقنيات الرقمية الحديثة بهدف نشر ثقافة التمويل المسؤول في العمل المصرفي وتحسين تعاملات الأفراد والمؤسسات مع الهيئات المالية الرسمية ومعرفة حقوقهم وواجباتهم، فضلا عن دوره الفعال في إحداث التنمية الريفية في المناطق النائية والمعزولة وحصولهم على خدمات ومنتجات مالية بأسعار منخفضة مما يجنبهم التوجه للأنظمة غير الرسمية التي تكون عائقا أمام تحقيق الاستقرار المالي والاقتصادي.

في ذات السياق تشهد مستويات الشمول المالي في العالم تحقيق معدلات معتبرة في العديد من المناطق الجغرافية، وهذا يمكن إرجاعه إلى المبادئ التي اعتمدتها الدول المتقدمة في برامجها وإستراتجياتها الوطنية إستنادا إلى الهيئات الدولية كالبنك العالمي، صندوق النقد الدولي، ومجموعة العشرين، لكن المنطقة العربية تعرف ضعفا في مدى إستفادة المجتمعات العربية من الخدمات والمنتجات التي يقدمها النظام المالي والمصرفي، رغم تسجيل مستويات مقبولة في بعض الدول منها في تعميم الخدمات المالية، لتبقى باقي الطبقات للدول العربية مهمشة ومستبعدة ماليا بالإضافة إلى عدم إقبالها على الخدمات الرقمية والإلكترونية، لهذا كان لزاما القيام بدراسة تحليلية يتم من خلالها تبيان مستويات الشمول المالي في العالم عبر العديد من المؤشرات الأساسية مع مقارنة واقع هذه المؤشرات في الدول العربية، تأسيسا على ما تم ذكره أنفا يمكن طرح إشكالية الدراسة في ما يلي:

- ✓ **ما هو واقع مؤشرات الشمول المالي على المستوى الدولي ؟ وكيف كان الوضع بالنسبة لدول العالم العربي ؟**

تنبثق عنها الأسئلة الفرعية التالية:

- فيما تتمثل أساسيات الشمول المالي ؟
- كيف كانت مستويات الشمول المالي في دول المنطقة العربية مقارنة بالمعدل العالمي للشمول المالي ؟
- ما هو سبب عدم تعميم الخدمات المالية الرقمية في جميع دول المنطقة العربية ؟

فرضيات الدراسة:

من أجل معالجة إشكالية الدراسة والإجابة على الأسئلة الفرعية المطروحة تم صياغة الفرضية الرئيسية الآتية:

– تنطلق هذه الدراسة من فكرة أساسية مفادها أن مستويات الشمول المالي على المستوى العالمي وفي بعض المناطق والأقاليم الجغرافية تشهد أداءا مقبولا مقارنة بدول المنطقة العربية التي تعرف تباينا وتمايزا كبيرا في مؤشرات الشمول المالي نظرا للإعتبارات والاختلافات على المستوى المالي والإقتصادي والإجتماعي وإنعدام الثقافة والوعي الماليين بأهمية الخدمات والمنتجات المالية خاصة منها الرقمية من قبل الأفراد.

أهمية الدراسة:

تستمد هذه الدراسة أهميتها من خلال تسليطها الضوء على أهم المواضيع المطروحة بقوة في الآونة الأخيرة، ألا وهو الشمول المالي خاصة في ظل تزايد حرمان الأفراد والمؤسسات من الخدمات المالية وتفاقم الأمية المالية بين الفئات الفقيرة والمهمشة، الأمر الذي خلف تدني مستويات الشمول المالي خصوصا في بعض بلدان المنطقة العربية، مما يستوجب عليها مواكبة آخر التطورات الإقتصادية العالمية في سبيل تعزيز وتحسين الشمول المالي ما سينعكس إيجابا على تعميم الخدمات المالية وتسهيل الوصول إليها والحد من الفقر والحرمان.

أهداف الدراسة:

في ظل تنامي التوجه للتقدم الإقتصادي والتكنولوجي في الوصول والحصول على الخدمات والمنتجات المالية وزيادة معدلات التشغيل وتقليص الإقصاء المالي، تهدف هذه الدراسة إلى تحليل واقع الشمول المالي في الدول العربية من خلال التطرق للنتائج المحققة في ما يخص الشمول المالي بالمجموعة العربية ومعرفة أسباب تراجع مستوياتها مقارنة بالمتوسط العالمي للشمول المالي.

الدراسات السابقة:

– بن قيدة مروان، بوعافية رشيد، (2018)، "واقع وآفاق تعزيز الشمول المالي في الدول العربية"، مجلة الإقتصاد والتنمية البشرية، المجلد 09، العدد 01.

هدف الباحثان من وراء هذه الدراسة إلى تحليل واقع الشمول المالي في الدول العربية والتطرق لأبرز المعوقات والأسباب التي تحول دون تعميم الخدمات المالية في المنطقة وتبيان أهم التجارب العربية التي نجحت في تجسيد الشمول المالي، وقد توصل البحث إلى مجموعة من النتائج أهمها إنخفاض معدلات الشمول المالي بالمنطقة العربية مقارنة ببلدان العالم بإستثناء دول مجلس التعاون الخليجي، إلى جانب تدهور مستويات التثقيف المالي الأمر الذي يستدعي تظافر الجهود لنشر الوعي المالي في المنطقة.

– بن موسى محمد، قمان عمر، 2019، "واقع الشمول المالي في العالم العربي في ضوء المؤشر العالمي للشمول المالي (GLOBAL FINDEX) خلال الفترة (2011–2017) مع التركيز على الجزائر"، مجلة الإصلاحات الإقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي، المجلد 13، العدد 03.

هدفت الدراسة إلى التعرف على واقع الشمول المالي في دول العالم العربي ورصد الأطر العامة لمبادرات الدول العربية في مجال تعزيز وتدعيم الشمول المالي فيها، إلى جانب التعرف على تموضع الجزائر من الشمول المالي ومؤشراته الجزئية، وقد خلصت الباحثان إلى أن المنطقة العربية لا تزال تسجل أسوأ المستويات في العالم في ما يخص الشمول المالي مع وجود تفاوت كبير في المؤشرات الجزئية رغم تحسنها عام 2017، أما في الجزائر تحسنت نسبة ملكية الحسابات لدى مؤسسات رسمية مع إنخفاض نسبة الإقتراض.

– رفيقة صباغ، سليمة غرزي، 2020، "الشمول المالي في الدول العربية..واقع وآفاق"، مجلة أبعاد إقتصادية، المجلد 10، العدد 02.

هدفت الدراسة إلى معرفة مستوى الشمول المالي في الدول العربية عن طريق التطرق لنتائج أهم مؤشراته، ولقد توصل الباحثان إلى أن الشمول المالي في الدول العربية ورغم الجهود المبذولة لا يزال دون المستوى العالمي، حيث تظل المنطقة العربية ضمن أقل المجموعات الجغرافية من حيث مستويات الشمول المالي رغم تبني بعض الدول العربية لبرامج وإستراتجيات وطنية هادفة لتعزيز الإشتمال المالي.

– ياسمينة إبراهيم سالم، 2021، "متطلبات تعزيز الشمول المالي –دراسة حالة بعض الدول العربية"، مجلة دراسات إقتصادية، المجلد 21، العدد 01.

حاولت الباحثة تحليل تجارب بعض الدول العربية من خلال الأرقام والمؤشرات الرامية لإبراز مختلف المتطلبات التي تسهم في دفع وتيرة الشمول المالي، والإستفادة منها في واقع الاقتصاد الجزائري، توصلت الدراسة أن الشمول المالي يسجل مستويات إيجابية له في بعض الدول العربية مع الوقوف على حتمية توفير مختلف المقومات والعوامل المؤدية لنجاحه.

المنهج المتبع في الدراسة:

تم الإعتماد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي وفق ما اقتضته طبيعة الموضوع، وهذا بغية تحليل الإشكالية المطروحة والإجابة عنها، كما تم إستخدام المنهج الإحصائي من أجل تحليل مستويات مؤشرات الشمول المالي في العالم وعلى مستوى دول المنطقة العربية حسب **بيانات قاعدة البنك الدولي**.

1– أدبيات حول الشمول المالي

1–1– تعريف الشمول المالي

قامت **منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)** و**الشبكة الدولية للتثقيف المالي (INFE)** المنبثقة عنها، بتعريف الشمول المالي بأنه "العملية التي يمكن من خلالها تعزيز النفاذ إلى مجموعة واسعة من الخدمات والمنتجات المالية الرسمية، المراقبة بالوقت والسعر المعقولين بالشكل الكامل والمناسب، مع توسيع نطاق إستخدام هذه الخدمات والمنتجات من قبل شرائح المجتمع المختلفة وذلك من خلال تطبيق مناهج مبتكرة، تضم التوعية والتثقيف المالي، ذلك بهدف تعزيز الرفاه المالي والاندماج الإجتماعي والإقتصادي"، من جانبها عرفت **المجموعة الإستشارية لمساعدة الفقراء (CGAP)** الشمول المالي على أنه "الحالة التي يتاح فيها لجميع البالغين في سن العمل الوصول إلى خدمات الإقراض والمدخرات والمدفوعات والتأمين مقدمة من مؤسسات مالية رسمية، من ثم ينطوي النفاذ المالي الفعال على تقديم الخدمات المالية إلى العملاء على نحو مريح ومسؤول بكلفة ميسورة مع استدامة عمل المؤسسات التي تقدم الخدمات المالية بما يساعد على إتاحة خدمات مالية للعملاء المستبعدين والمحرومين من تلك الخدمات غير الرسمية المتاحة أمامهم"، فقد تقوم الخيارات غير الرسمية التي يلجأ إليها الأشخاص غير القادرين بفرض إجراءات تعسفية على العملاء مما يؤدي إلى زيادة التحديات أمام وصول الفئات المحرومة للخدمات المالية الرسمية. (برنيه وآخرون، 2019، الصفحات 2-3)

عرف **المركز المالي** في واشنطن الشمول المالي "بأنه الحالة التي يكون فيها جميع الأفراد قادرين على الوصول إلى مجموعة متكاملة من الخدمات المالية ذات الجودة، بأسعار مناسبة، وبأسلوب مريح يحفظ كرامة العملاء"، أما **إتحاد المصارف العربية (UAB)** فقد أضاف أن الشمول المالي "هو مفهوم يهدف إلى تعميم المنتجات والخدمات المالية والمصرفية على عدد كبير من الأفراد، المؤسسات، وخصوصا الفئات المهمشة من ذوي الدخل المحدود، ذلك من القنوات الرسمية، مع ابتكار خدمات مالية ملائمة بتكاليف منافسة وعادلة، هذا لتفادي لجوء هذه الفئات إلى القنوات والوسائل غير الرسمية مرتفعة التكاليف التي لا تخضع للرقابة والإشراف". (السمرائيّ، 2018، الصفحات 10-11)

عموما يمكن القول أن الشمول المالي هو عملية إدراج مالي لضمان الحصول على منتجات وخدمات مالية مناسبة للفئات الضعيفة، مثل الفئات الضعيفة في المجتمع والفئات ذات الدخل المنخفض بتكلفة معقولة وبطريقة شفافة ونزيهة، بواسطة المؤسسات المؤثرة في السوق، من زاوية أخرى يقيس مدى إتاحة الخدمات المالية التي تمثل جانب العرض، ومقياس لاستخدامها واستغلالها من جانب الطلب. (بوطلاعة وآخرون، 2020، صفحة 146)

أما عن **الإقصاء المالي (الحرمان أو الإستبعاد المالي)** فهو مصطلح رديف **للشمول المالي**، يقصده به الفئات محدودة الدخل غير القادرة على الوصول إلى الخدمات المالية والمصرفية بما في ما ذلك الإئتمان، قد تكون التكلفة مرتفعة أو المسافة بعيدة جغرافيا، أو عدم الوصول إلى قطاعات معينة من المجتمع للحصول على منتجات مالية منخفضة التكلفة وعادلة وآمنة لمقدمي الخدمات. (عريف، 2019، الصفحات 200-201)

1-2- أهمية الشمول المالي

يلعب تعزيز مستويات الشمول المالي أهمية في تخفيض مخاطر المؤسسات المالية والنظام المالي بشكل عام، ما ينعكس بالإيجاب على البيئة الإقتصادية والمالية، يمكن توضيح أهمية الشمول المالي في ما يلي:

- **المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة:** تم تحديد الشمول المالي كعامل رئيسي في تحقيق (7) أهداف للتنمية المستدامة من أصل (17)، فقد التزمت مجموعة العشرين بتعزيز الشمول المالي في جميع أنحاء العالم، حيث قام أكثر من 30 بلدا بإطلاق وإعداد إستراتيجية وطنية بهذا الشأن، وتشير الأبحاث إلى أن ذلك يهدف إلى زيادة سرعة الإصلاحات وتأثيرها على البلد، فهو يعمل على تطوير قدرات فئات محدودي الدخل على الإنتاج وتحسين دخولها، بالإضافة لكونها أحد الوسائل المهمة لدمج الإقتصاد غير الرسمي وذلك يصب في خانة تشجيع ودعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة. (عطية، 2018، صفحة 466)
- **تعزيز فعالية الوساطة المالية:** ذلك من خلال تجميع مدخرات الأفراد المحرومين من التعامل مع النظام المالي الرسمي، مما يمكن من زيادة المدخرات وتحسين أداء البنوك، كما أن توسيع الشمول المالي بشكل مدروس مع توفير البنية التحتية والتنظيمية والتشريعية اللازمة من أجل النمو الشامل والمستدام، إلى جانب أنه يحسن من تنويع الخدمات المالية لدى المؤسسات المالية وبالتالي تقليل المخاطر.
- **زيادة فرص المنافسة بين المؤسسات المالية والمصارف:** يساهم الشمول المالي في ذلك من خلال العمل على تنويع منتجاتها والإهتمام بجودتها لتعزيز قدرتها على الاحتفاظ بالعملاء، واستقطاب فئات جديدة من الزبائن، الأمر الذي يساعد على الحد من التسرب للتعامل مع القنوات غير الرسمية. (برنيه وآخرون، 2019، الصفحات 5-6)

– **الدفع نحو الرقمنة والخدمات المالية الإلكترونية:** أظهرت الدراسات أن الخدمات المالية عبر الهواتف المحمولة تسمح للمستخدمين بحفظ الأموال وتحويلها وبالتالي تساعد على تحسين كسب الدخل، ففي دراسة في كينيا توصلت أن **إتاحة الخدمات** حققت منافع كبيرة من خلال تمكين الأسر من زيادة المدخرات، وسمح لنحو 150000 إمراة بترك عمل الزراعة وإنشاء مشروعات صغيرة ومتوسطة أو نشاطات التجارة بالتجزئة، بالنسبة للحكومات يسهل التحول نحو الرقمنة من تقليل الفساد وتحسين مستوى الكفاءة، ففي الهند على سبيل المثال انخفضت نسبة تسرب الأموال المخصصة للمعاشات التقاعدية بنحو 47% عند تسديد المدفوعات من خلال بطاقات ذكية تستخدم فيها البصمات الإلكترونية. (شنبي، بن لخضر، 2018، الصفحات 107-108)

– **تحسين قدرة الأفراد على الإندماج والمساهمة في بناء مجتمعاتهم:** أثبت الدراسات أن إمكانية وصول الأفراد إلى الخدمات المالية والمصرفية تشجعهم على المخاطرة والإستثمار وإدارة المخاطر المالية، مما ينعكس بشكل إيجابي على مستويات النمو مع تقليص الصدمات المالية، هذا يرجع إلى تحقيق الشمول المالي من خلال إدخال التكنولوجيات المبتكرة، في سبيل خلق فرص فعالة لتقليل تكاليف المعاملات، إصلاح البُنى التحتية، سهولة وصول السكان لمختلف القطاعات، أيضا أن يساعد الشمول المالي على تحسين مستويات الدخل للأفراد. (Neaime, Gaysset, 2018, p. 231)

1-3- أبعاد الشمول المالي

قام تحالف الإشتمال المالي **AFI** بإعداد رابطة عمل لبيانات الشمول المالي **(Financial Inclusion Data Working Group)**، التي قامت بدورها بإجراء مبادرة لوضع مجموعة من الأبعاد لقياس الشمول المالي، بهدف تلبية الاحتياجات الخاصة لكل بلد وإجراء المقارنة والقياس فيما بين الدول، كما أدركت الشراكة العالمية من أجل الشمول المالي **(Global Partenership Financial Inclusion)** أنه عنصر أساسي لمكافحة الفقر وتحقيق أهداف التنمية الإقتصادية الشاملة، أين تم الخروج ببيانات موثوقة حول أبعاد الشمول المالي لتحقيق التنمية المستدامة، وكان ذلك في مؤتمر لوس كابوس سنة 2012 (عجور، 2017، الصفحات 10-11)، وتناولت التوصية مؤشرات قياس ثلاث أبعاد رئيسية هي على النحو التالي:

1-3-1- الوصول إلى الخدمات المالية: يشير بعد الوصول إلى الخدمات المالية إلى إمكانية إستخدام المنتجات والخدمات المتاحة من قبل المؤسسات الرسمية، كما يتطلب تحديد مستويات الوصول تحديد وتحليل العوائق المحتملة لفتح أو إستخدام حساب مصرفي (FIDWG, 2013, p. 4)، حيث أن القدرة الكبيرة على الوصول لا تعني ارتفاع مستوى الشمول المالي، فتحقيق أكبر قدر ممكن من الشمول المالي يتطلب تذليل العتبات والعراقيل أمام الوصول إلى الخدمات المالية، كما أن المؤشرات التقليدية المستخدمة في قياس الوصول غير مكتملة وكافية حاليا، فالتكنولوجيا الجديدة التي تم اعتمادها في القطاع المالي والمصرفي تتجاوز الوصول المصرفي التقليدي الذي يقاس بعدد الفروع وأجهزة الصراف الآلي، حيث تتيح التطورات المصرفية الجديدة إستخدام الخدمات المالية من خلال الهاتف المحمول والإنترنت، وهو ما يفتح بابا جديدا للوصول للخدمات المالية الرسمية بهدف التغلب على عائق المسافة للوصول إلى هذه الخدمات، كما تلعب المراسلات المصرفية دورا هاما في تحسين مشكلة الوصول للخدمات المالية والمصرفية. (Camara,Tuesta, 2014, pp. 9-10)

1-3-2- إستخدام الخدمات المالية: يشير بعد إستخدام الخدمات المالية إلى مدى استعمال العملاء للخدمات المقدمة بواسطة مؤسسات القطاع المصرفي، من خلال تحديد مدى قدرتهم على إستخدام هذه الخدمات المالية والذي يتطلب جمع بيانات حول مدى انتظام وتواتر الإستخدام عبر فترة زمنية محددة. (فلاق وآخرون، 2021، صفحة 282)

1-3-2- جودة الخدمات المالية: تعتبر عملية وضع مؤشرات لقياس الجودة تحديا في حد ذاته، حيث أنه بعد 15 سنة الماضية انتقل مفهوم الشمول المالي إلى جدول أعمال الدول النامية، حيث كان لا بد من تحسين الوصول إلى الخدمات المالية، والذي يختلف من بلد آخر، مع هذا فإن النضال من أجل ضمان جودة الخدمات المالية المقدمة يعتبر أمرا مهما يتطلب من المهتمين وذوي العلاقة دراسة وقياس ومقارنة واتخاذ قرارات تستند إلى أدلة واضحة فيما يخص جودة الخدمات المالية المقدمة، يعد بعد الجودة للشمول المالي ليس بعدا واضحا ومباشرا، حيث توجد العديد من العوامل التي تؤثر على جودة ونوعية الخدمات المالية مثل تكلفة الخدمات، وعي المستهلك، فعالية آلية التعويض، إضافة إلى خدمات حماية المستهلك والكفالات المالية، وشفافية المنافسة في السوق إلى جانب عوامل غير ملموسة كثقة المستهلك (بوطرفة، صغير، 2020، صفحة 28)، ففي الأدبيات الأكاديمية يشار إلى الجودة أن الأفراد بحاجة إلى تطوير مجموعة من القدرات المالية من أجل الإستفادة من مزايا الخدمات الممنوحة لهم، فهذه القدرات أضحت بمثابة حجر أساسي من أجل التمكين في الشمول المالي، أي هي إمتلاك المعرفة والمهارات والسلوكيات التي تخول للعملاء إتخاذ القرارات المالية بكل أريحية.(De Sampaio Mariz, 2017, p. 26)

2- واقع المؤشرات الأساسية للشمول المالي في العالم

يسهل توفير الخدمات المالية أمور الحياة اليومية، كما يساعد الأفراد على التخطيط لكل شيء بخصوص الأهداف طويلة الأجل ذلك بغرض تفادي المستجدات وحالات الطوارئ غير المتوقعة وغير المرغوب فيها، في المقابل تعرف مستويات مؤشرات الشمول المالي تباينا واختلافا كبيرا بين العديد من الدول السبب في ذلك هو التفاوت الواسع في تعزيز الجهود واستحداث الإستراتيجيات والخطط الرامية لزيادة تطبيق وتحقيق الشمول المالي بالشكل الأمثل لكل بلد، فمنذ سنة 2010 كان أزيد من 55 بلدا قدموا وعودا بتحقيق الشمول المالي كما قام أكثر من 30 بلدا بإطلاق وإعداد مبادرات وطنية بهذا الشأن، وتشير أبحاث البنك الدولي إلى أن هذه الخطوة تزيد من سرعة الإصلاحات وتأثيرها الإيجابي، بالتالي سيتم من خلال هذا العنصر عرض **واقع الشمول المالي في العالم** بالتركيز على بعض القارات والمناطق الجغرافية من خلال تناول **المؤشرات الأساسية** التي يراها الباحثان قادرة على إعطاء نظرة عامة وفق ما تقتضيه أدبيات الشمول المالي.

2-1- مؤشر إمتلاك الأفراد لحسابات في مؤسسات مالية رسمية

تمت الاستعانة بمؤشر نسبة الأفراد البالغين الذين يمتلكون حسابات في مؤسسات مالية رسمية، الظاهر هو استمرار تزايد إمتلاك الحسابات المصرفية، حيث توصلت البيانات أن ما يقارب 67% من البالغين يمتلكون حسابات عام 2017، مقابل 61% في عام 2014 و51% في عام 2011، فهي خطوة هامة للخروج من دائرة الفقر، كما يمكن إسناد هذا النمو إلى تطور البنية التحتية الرقمية وتضاعف إستخدام الهواتف المحمولة والإنترنت لإجراء المعاملات المالية، فقد شهد إرسال وإستقبال المدفوعات المالية الرقمية للأفراد البالغين في السنة الماضية تطورا بين عامي 2014 و2017 من 42% إلى 52%، بالإضافة لزيادة تحسن أداء المصارف والمؤسسات المالية، لكن تجدر الإشارة أنه رغم الارتفاع في ملكية الحسابات لبعض الدول إلا أن التقدم في هذا الشأن كان أبطء في دول أخرى، حيث يعوقه الاختلاف الشاسع بين الرجال والنساء وبين الأغنياء والفقراء، فقد كانت الفجوة بين الجنسين

تقدر بحوالي 7 نقاط (63.7 % للنساء و70.6% للرجال)، وتعد كل من أمريكا الشمالية، أوروبا وآسيا الوسطى أكثر المناطق التي تسجل نسبة معتبرة وزيادات مستمرة للأفراد البالغين من لديهم حسابات في مؤسسات مالية أين قدرت ب 93.8% و81.4% على التوالي عام 2017، في حين تعرف كل من أمريكا اللاتينية والكاريبي، جنوب آسيا نسبة متوسطة على العموم، أما بالنسبة للمنطقة العربية وإفريقيا جنوب الصحراء فتسجل نسبة مقبولة نوعا ما بواقع 36.7% و32.8% على الترتيب، يمكن التأكيد على ما تم ذكره سابقا أنه رغم ما عرفته بعض المناطق من زيادات إلا أنها تعد ضئيلة في مناطق أخرى، الأمر الذي يستوجب تكثيف الجهود والإستراتجيات في سبيل تحسين فرص الحصول على حسابات من البنوك والمؤسسات المالية، بالتالي يمكن تبيان هذه النتائج عن طريق الجدول الآتي:

الجدول رقم (1): نسبة ملكية الأفراد البالغين لحسابات في مؤسسات مالية رسمية (+15 سنة)

المناطق	2011	2014	2017
المعدل العالمي	**50.6**	**61.2**	**67.1**
أمريكا الشمالية	88.8	94.2	93.8
أمريكا اللاتينية والكاريبي	39.4	51.6	54.2
أوروبا وآسيا الوسطى	69.3	77.7	81.4
شرق آسيا والمحيط الهادي	59.9	71.8	73.5
جنوب آسيا	32.4	45.6	68.4
الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	37.6	-	47.1
إفريقيا جنوب الصحراء	23.2	28.8	32.8
العالم العربي	22.3	29.1	36.7

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على: (https://databank.albankaldawli.org/source/global-financial-inclusion، World Bank,2021) و(World Bank Group, 2018, pp. 2-8)

2-2- مؤشر الإدخار (الإيداع) لدى مؤسسات مالية رسمية

يقيس المؤشر المعتمد نسبة الأفراد البالغين الذين يحتفظون بحسابات إدخار لدى مؤسسات مالية رسمية، حيث تشير الإحصائيات لتسجيل نسبة تقدر ب26.7% عام 2017 محققة تراجعا نسبيا مقارنة بعام 2014، كما يلاحظ أيضا وجود تمييز وتباين بين الجنسين في إمتلاك الحسابات الادخارية إذ بلغت نسبة الذكور 29.3% مقارنة بالإناث بواقع 24.1% خلال عام 2017، علما أنه يمكن تفسير كل ذلك بسبب التفاوت في أنماط الإدخار وإنعدام الثقة في البنوك والمؤسسات المالية، الأكثر من ذلك هو بقاء تحقيق أمريكا الشمالية لنتائج طيبة مقارنة بباقي المناطق، خاصة المنطقة العربية، يرجع ذلك بالأساس إلى تفضيل الإدخار بطرق شبه رسمية من خلال إستخدام نادي للإدخار وهو ما يشيع في منطقة إفريقيا جنوب الصحراء أو الإدخار لدى الأصدقاء والأفراد خارج الأسرة بدافع الأمانة، أو في المنزل وغيرها، وفيما يلي استعراض نتائج هذا المؤشر في العالم وحسب النطاق الجغرافي من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم (2): نسبة الأفراد البالغين الذين يحتفظون بحساب إدخار لدى مؤسسات مالية رسمية (+15 سنة)

المناطق	2011	2014	2017
المعدل العالمي	**22.4**	**27.3**	**26.7**
أمريكا الشمالية	50.7	55.0	62.8
أمريكا اللاتينية والكاريبي	9.8	13.5	12.6
أوروبا وآسيا الوسطى	24.6	30.8	34.3
شرق آسيا والمحيط الهادي	31.2	38.8	34.3
جنوب آسيا	11.1	12.7	17.2
الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	10.2	-	12.4
إفريقيا جنوب الصحراء	13.8	15.8	14.9
العالم العربي	6.2	8.7	8.7

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على: (https://databank.albankaldawli.org/source/global-financial-inclusion، World 2021 Bank, ،(World Bank Group, 2018, pp. 2-8)

2-3- مؤشر الإقتراض من مؤسسات مالية رسمية

يعبر هذا المؤشر عن مدى قدرة الأفراد البالغين على الإقتراض من مؤسسة مالية رسمية، يتبين أن المعدل العالمي للإقتراض يعرف ضعف في قيمته وبطء شديد في نموه، مسجلا ما نسبته 11% تقريبا عام 2017 بعد ما كان عام 2011 لا يتجاوز 9%، هذا يعود إلى ما عرفته أغلبية الدول من تدني مستوى الإقتراض لدى البنوك والمؤسسات المالية دون استثناء، بما في ذلك منطقة جنوب آسيا، أمريكا اللاتينية والكاريبي، إفريقيا جنوب الصحراء، والمنطقة العربية السبب في ذلك هو قلة توجه الأفراد لطلب الإئتمان من البنوك والمؤسسات المتخصصة لهشاشة القطاع المصرفي وكثرة القيود والضمانات المفروضة في عملية الإقتراض، بالإضافة إلى تفضيل الأفراد الإعتماد على الجهات غير الرسمية، ويمكن إبراز البيانات ذات الصلة من خلال الجدول الآتي:

الجدول رقم (3): نسبة الأفراد البالغين الذين يقترضون من مؤسسات مالية رسمية (+15 سنة)

المناطق	2011	2014	2017
المعدل العالمي	**9.3**	**10.9**	**10.8**
أمريكا الشمالية	20.2	23.6	28.6
أمريكا اللاتينية والكاريبي	7.9	11.5	9.6
أوروبا وآسيا الوسطى	10.0	14.7	15.4
شرق آسيا والمحيط الهادي	8.7	11.1	10.8
جنوب آسيا	8.7	6.4	6.6
الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	11.5	-	8.9
جنوب صحراء إفريقيا	4.7	6.3	7.0
العالم العربي	4.8	6.3	5.4

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على: (https://databank.albankaldawli.org/source/global-financial-inclusion، World Bank,2021)

3- تحليل مستويات الشمول المالي في دول المنطقة العربية

رغم الجهود المبذولة من قبل السلطات والحكومات العربية من مبادرات وإستراتيجيات هادفة لتعزيز الشمول المالي، وما عرفته من تحسن وتقدم على مستوى مؤشراته، إلا أنها لا تزال دون المستوى المطلوب والمرغوب في تحقيقه مقارنة مع مؤشر المعدل العالمي بالإضافة إلى موقعها في أدنى الترتيب مقارنة مع باقي مناطق العالم وهو ما أثبتته الإحصائيات والبيانات في العنصر السابق، بالتالي سيتم التعرف على **مستويات الشمول المالي في الدول العربية** ومقارنتها مع **المعدل العالمي**.

3-1- الإستفادة من الخدمات المالية الأساسية

- يتمثل مؤشر الشمول المالي الرئيسي في الدول العربية في الإستخدام والوصول إلى الخدمات المالية والمصرفية خاصة منها الإئتمان، حيث يعتبر مؤشر إمتلاك الأفراد البالغين لحسابات مصرفية من أهم القياسات الدالة على نجاعة وفعالية الوساطة المالية، فيما يلي عرض هذا المؤشر في الدول العربية:

الجدول رقم (4): نسبة إمتلاك الأفراد البالغين لدى الدول العربية لحسابات مصرفية في مؤسسة مالية رسمية

الدول العربية	2011	2014	2017
دول ذات مستويات شمول مرتفعة			
الإمارات العربية المتحدة	59.7	83.2	87.4
الكويت	86.8	72.9	79.8
مملكة البحرين	64.5	81.9	82.6
السعودية	46.4	69.4	71.7
دول ذات مستويات شمول متوسطة			
الجزائر	33.3	50.5	42.8
لبنان	37.0	46.9	44.8
تونس	32.2	27.3	36.8
الأردن	25.5	24.6	42.1
المغرب	39.1	(غ.م)	28.4
ليبيا	(غ.م)	(غ.م)	65.7
دول ذات مستويات شمول منخفضة			
موريتانيا	17.5	20.4	19.0
مصر	9.7	13.7	32.1
العراق	10.6	11.0	20.3

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على: (https://databank.albankaldawli.org/source/global-financial-inclusion، World Bank, 2021) (غ.م): غير متوفر.

رغم الزيادات الملحوظة في مستويات الشمول المالي في الدول العربية، والمعبر عنه من خلال نسبة إمتلاك الأفراد البالغين لحسابات في مؤسسات مالية رسمية، إلا أنه عند المقارنة مع **المعدل العالمي** والذي بلغ سنة 2017 نسبة 67.1% تبقى بعض الدول العربية تعاني من الهشاشة على مستوى مؤشر الشمول المالي، في المقابل نجد أن دول مجلس التعاون الخليجي تأتي في صدارة الترتيب حيث تفوق نسبها المعدل العالمي خاصة سنة 2017، حيث كانت ملكية الحسابات مرتفعة وسجلت الإمارات المرتبة الأولى بواقع 87.4% تليها البحرين 82.6% الكويت 79.8% والسعودية 71.7%، في حين سجلت الدول النفطية الأخرى كالجزائر معدلات متوسطة بواقع 42.8% سنة 2017 بعدما عرفت انخفاضا محسوسا مقارنة بسنة 2014، نفس الأمر بالنسبة لكل من تونس المغرب الأردن، في حين أن ليبيا شهدت نسبة مقدرة ب65.7%، أما إذا تم الحديث عن الدول العربية ذات الشمول المالي المنخفض فيسلط الضوء على موريتانيا التي تسجل تذبذبا واضحا في نسبة إمتلاك الحسابات لدى الأفراد البالغين ب19.0%، الأكثر من ذلك هو احتلال مصر لمراتب متأخرة رغم الخطط والبرامج والسياسات المنتهجة في سبيل تعزيز الشمول المالي في المنطقة، متبوعة بالعراق التي هي الأخرى تسجل نسبة ضعيفة قدرت ب20.3% فقط، ويمكن إيعاز هذا التخلف بالدرجة الأولى إلى وجود فجوة في إمتلاك حسابات لدى مؤسسات مالية بين الرجال والنساء، حيث لا تزال المرأة العربية تعاني من التهميش خصوصا في منطقة الأرياف وقد ارتفعت الفجوة سنة 2017 بما يقارب 22.1 نقطة (47.6% للرجال، 25.5% للنساء)

– على صعيد الإدخار في المؤسسات المالية الرسمية لدى المنطقة العربية، لا تزال النسبة دون المستوى المطلوب، مسجلة نسبة 8.7% سنة 2017، فهي تعتبر أقل من النسبة المسجلة في الدول ذات الدخل المتوسط ب21.7% وحتى في الدول منخفضة الدخل بنسبة 11.1%، أين كانت فجوة الإيداع بين الجنسين حاضرة هي الأخرى فقدرت النساء ب4.9% مقارنة بنسبة الرجال المسجلة ب12.5%، الأكثر من هذا هو أن نسبة الإدخار للفئة الأكثر فقرا (فئة 40%) لم تتجاوز 4.6%، بينما شهدت ما قدره 11.5% بالنسبة للفئة الأكثر غنى (فئة 60%)، ويمكن إرجاع ذلك إلى الانتعاشة والارتفاع الذي تعرفه باقي الأصناف الأخرى للإدخار، الشكل الموالي يوضح فروقات نسبة الإدخار لدى الأفراد البالغين من ناحية المصادر التي يلجئون إليها:

الشكل رقم (1): نسبة إدخار الأفراد البالغين في المنطقة العربية خلال سنتي 2014–2017

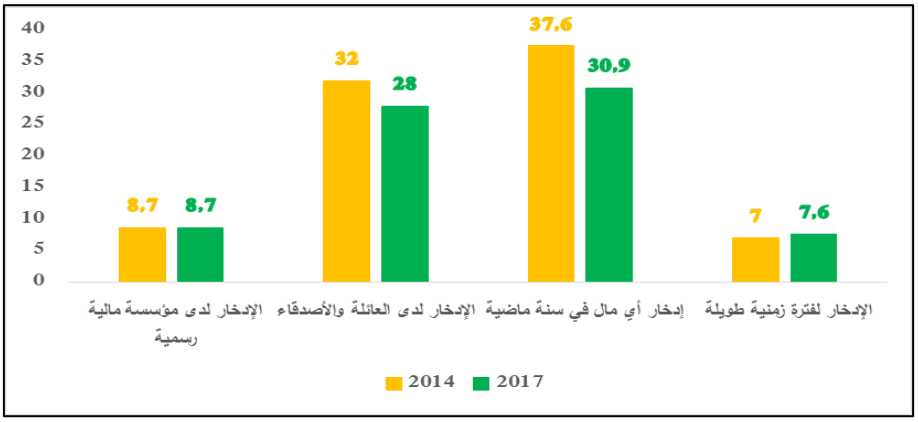

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على: (https://databank.albankaldawli.org/source/global-financial-inclusion، World Bank, 2021) و (برنيه وآخرون، 2019، صفحة 17)

– على المستوى الكلي للمنطقة العربية بالنسبة لأداء الأفراد البالغين في الاقتراض من المؤسسات المالية الرسمية، لم تسجل هي الأخرى الطموحات والآمال التي كانت مرجوة منها فقد قدرت على نحو 5.4% إذا ما قورنت بالمعدل العالمي لسنة 2017 ب10.8%،

كما كانت الدول ذات الدخل المرتفع تتجاوز نسبة المنطقة العربية بحوالي 14 نقطة (19.1%)، أما على مستوى الدول العربية بشكل منفرد يمكن إظهار البيانات في الجدول الآتي:

الجدول رقم (5): نسبة الأفراد البالغين المقترضين لدى مؤسسات مالية رسمية في الدول العربية

الدول العربية	2011	2014	2017
مملكة البحرين	21.9	21.3	16.8
الإمارات العربية المتحدة	10.8	15.4	18.9
الكويت	20.8	14.1	16.5
لبنان	11.3	15.6	16.6
السعودية	2.1	12.2	11.2
تونس	(غ.م)	8.0	8.5
ليبيا	(غ.م)	(غ.م)	4.7
الجزائر	1.5	2.2	3.0
الأردن	4.5	13.6	16.6
موريتانيا	7.9	7.7	7.5
المغرب	(غ.م)	(غ.م)	2.6
مصر	3.7	6.3	6.3
العراق	8.0	4.2	2.8

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على: (https://databank.albankaldawli.org/source/global-financial-inclusion، (World Bank, 2021

حققت دول الخليج العربي نسبة مرتفعة لمؤشر الإقتراض لدى مؤسسات مالية رسمية، فقد سجلت الإمارات نسبة 18.9%، مملكة البحرين 16.8%، الكويت 16.5% وهي نسب مقبولة جدا مقارنة **بالمعدل العالمي** المذكور سلفا، إلى جانب مواصلة لبنان والأردن لتحقيق نسب مرتفعة، بينما عرفت دول المغرب العربي كالجزائر والمغرب نسبة إقتراض ضعيفة جدا 3.0% و2.6%، بينما شهدت تونس نسبة متوسطة نوعا ما قدرت ب8.5%، أما بالحديث عن باقي الدول العربية فهي الأخرى لم تعرف ذلك الارتفاع المتوقع فمصر شهدت نسبة لا تتعدى 6.3% ما بين 2014-2017، كما أن العراق تراجعت نسبة الإقتراض فيها من 8.0% إلى 2.8% سنة 2017، في حين أن موريتانيا كانت مستقرة في حدود 7 إلى 8%.

3-2- مستوى الإقبال على الخدمات المالية الرقمية

- من ناحية ملكية بطاقات الإئتمان فقد عرفت المنطقة العربية تسجيل نسب منخفضة، حيث كانت سنة 2011 تقدر ب5.6% لتشهد نزولا إلى 4.6% بنهاية سنة 2017، هذا في ظل النسبة المسجلة بالدول ذات الدخل المتوسط بنحو 11.1%، في ذات السياق عرفت حصة النساء بخصوص ملكية بطاقة الإئتمان فارقا معتبرا بالمقارنة مع حصة الرجال أين كانت مقدرة ب2.4% للإناث فقط سنة 2017 و6.8% للذكور، ولإلقاء نظرة أكثر عمقا على واقع هذا المؤشر لدى الدول العربية، يمكن إبراز أهم المعطيات بشأنه من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (6): نسبة ملكية الأفراد البالغين لبطاقة إئتمان في الدول العربية

الدول العربية	2011	2014	2017
الإمارات العربية المتحدة	30.0	37.4	45.4
مملكة البحرين	19.3	27.6	29.8
الكويت	58.0	26.2	22.3
السعودية	16.9	11.5	16.3
لبنان	11.4	10.7	14.9
تونس	(غ.م)	6.8	7.1
ليبيا	(غ.م)	(غ.م)	10.3
الجزائر	1.2	6.1	3.2
موريتانيا	4.2	4.8	3.3
الأردن	3.5	2.3	2.5
مصر	1.4	1.9	3.3
العراق	1.7	2.4	1.8
المغرب	(غ.م)	(غ.م)	0.2

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على: (https://databank.albankaldawli.org/source/global-financial-inclusion، (World Bank, 2021

يتضح من خلال الجدول أعلاه سيطرة واضحة لدول الخليج العربي من ناحية ملكية بطاقة الإئتمان، تأتي في مقدمتها الإمارات العربية المتحدة بواقع نسبة 45.4% سنة 2017 أين عرفت ارتفاعا مقارنة مع سنة 2011، وهي نسبة تفوق المعدل العالمي لسنة 2017 المقدر ب18.4%، تأتي خلفها البحرين ب29.8%، الكويت 22.3%، والسعودية 16.3%، غير أن هذا الاستحقاق كان متفاوتا على مستوى المنطقة العربية إذ عرفت باقي الدول تسجيل نسب متواضعة إلى ضعيفة جدا، حيث كانت لبنان تعرف نسبة قدرها 14.9%، في حين أن دول المغرب العربي لم تصل للهدف المطلوب أين سجلت ليبيا أعلى نسبة في المنطقة ب10.3% مرفقة بتونس ب7.1%، لتتذيل المغرب القائمة الإجمالية بنسبة بلغت 0.2%، مما يدل على الإقبال المحتشم والعزوف لامتلاك الأفراد لبطاقة إئتمان وهذا بسبب نقص ثقافة المتعاملين، كما لم تكن حالة موريتانيا، الأردن، ومصر أحسن من حال الدول الأخرى حيث لم تصل النسبة إلى 4%، الأمر الذي وجب ضرورة تكثيف الجهود من أجل تعميم إستخدام بطاقات الإئتمان بدل الإعتماد على المعاملات الورقية التقليدية.

– كان المعدل العالمي لإرسال وإستقبال المدفوعات الرقمية لدى الأفراد البالغين ما نسبته 52.3% سنة 2017 بعد ما كان سنة 2014 يلامس 41.5% وهو ما تم التعريج إليه مسبقا، الأكثر من ذلك هو بلوغ نسبة الإناث 48.5% مع ارتفاع حصة الذكور إلى ما يقارب 56.1%، أما على صعيد الدول ذات الدخل المرتفع عرفت نسبة معتبرة جدا 90.5% مع تقلص الفجوة بين الجنسين إلى أقل من 2 نقطتين بحلول عام 2017، بيد أن الأمر مغاير تماما في المنطقة العربية أين شهدت المدفوعات الرقمية نسبة 26.1% فقط سنة 2017 رغم الارتفاع الملحوظ بالمقارنة مع سنة 2014، والأمر المؤسف هو أن هذه النسبة أقل من نسبة

الدول ذات الدخل المتوسط البالغة 45.4%، هذا وقد عرفت نسبة هذا المؤشر على مستوى الدول العربية اختلافا شاسعا، حيث بفضل السياسات المعتمدة من طرف دولة الإمارات فيما يخص تشجيع الرقمنة وتثمين الجهود في مختلف قطاعات التكنولوجيا المالية على رأسها قطاع المدفوعات، استطاعت احتلال الصدارة فيما يخص المدفوعات الرقمية بتسجيل نسبة 84.0% سنة 2017 بعدما كانت 76.1% سنة 2014، تليها كل من مملكة البحرين التي تشهد هي الأخرى ثورة رقمية غير مسبوقة ودول الكويت والسعودية ب77.3%، 74.8%، 61.2% على الترتيب، وهي نسب تفوق المعدل العالمي ما يؤكد على أن الدول الخليجية التحقت بركب الدول المتقدمة في استعمال المدفوعات الرقمية وأصبحت من أولويات العملاء لديها، على الطرف المقابل تشهد باقي الدول نتائج مخيبة للآمال بين ما هو متوسط في صورة الدول غير النفطية كلبنان ب33.1% والأردن 32.5%، في حين أن دول المغرب العربي سجلت فقط نسبة مقبولة لتونس بواقع 29.4% والجزائر ب26%، أما باقي دول العالم العربي فلم تتجاوز حاجز 23%، مما يدل على ضعف التنمية الرقمية وعزوف الأفراد عن إستخدام الرقمنة كوسيلة لتسوية المدفوعات، والشكل المقابل يوضح ذلك:

الشكل رقم (2): إرسال وإستقبال الأفراد البالغين للمدفوعات الرقمية خلال سنة 2017

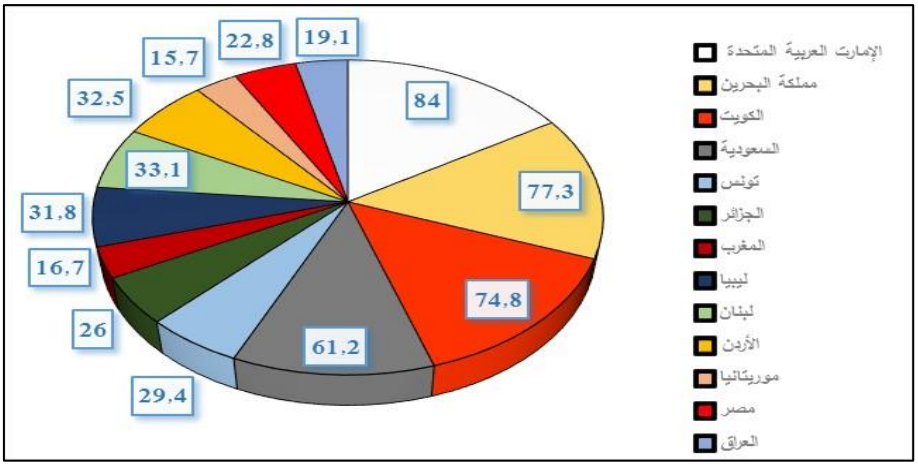

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على: (https://databank.albankaldawli.org/source/global-financial-inclusion، (World Bank, 2021

الخاتمة:

حاولت هذه الدراسة الوقوف على مستويات الشمول المالي لدول المنطقة العربية ومقارنتها مع المعدل العالمي للشمول المالي، مع تناول مؤشرات إستخدام الخدمات الرقمية، ذلك استعانة بالبيانات والإحصائيات المتوفرة على موقع البنك الدولي، وقد خلصت الدراسة إلى **مجموعة من النتائج** أهمها:

- عرف المعدل العالمي لنسبة إمتلاك الأفراد البالغين لحسابات لدى مؤسسات مالية رسمية نسبة قاربت 67% سنة 2017، أين كانت الحصة الأكبر والأوفر لكل من أمريكا الشمالية، أوروبا وآسيا الوسطى بسبب الإقبال الكبير على إستخدام الوسائل التكنولوجية وتطور البنية التحتية الرقمية؛

- تشهد مؤشرات الإدخار والإقتراض بالنسبة للمتوسط العالمي نسبا محتشمة، ذلك بسبب الإجراءات الصعبة والمعقدة التي تفرضها البنوك والمؤسسات المالية الرسمية فيما يتعلق بالإئتمان، إلى جانب ارتفاع معدلات الفائدة المطبقة، وهذا ما تم ملاحظته أيضا في

بعض الأقاليم الجغرافية منها المنطقة العربية التي سجلت نسبة 8.7% للإدخار وما نسبته 5.4% للإقتراض حيث تعد نسبا ضعيفة مقارنة بباقي المناطق الأخرى؛

– على مستوى دول العالم العربي يشهد مؤشر ملكية حساب رسمي تباينا كبيرا حيث تحقق دول مجلس التعاون الخليجي نسبا مرتفعة ممثلة في الإمارات، الكويت، البحرين والسعودية، بينما سجلت دول المغرب العربي نسبا متوسطة إلى جانب كل من الأردن ولبنان، في الأخير تتذيل موريتانيا، مصر والعراق مؤخرة الترتيب بسبب ضعف السياسات والبرامج الرامية لتعزيز الشمول المالي وارتفاع معدلات الإقصاء والتهميش؛

– تحقق دول مجلس التعاون الخليجي نسبا مرتفعة بخصوص مؤشر الإيداع لدى مؤسسات مالية رسمية وهي تفوق المعدل العالمي لسنة 2017 المسجل ب26.7%، في حين أن دول المغرب العربي تسجل نسبا مقبولة نوعا ما، لتظل بقية الدول العربية الأخرى تعاني من ضعف هذا المؤشر فهو أقل حتى من الدول منخفضة الدخل المسجلة بنسبة 11.1%؛

– تفوقت كل من البحرين، الإمارات، الكويت، لبنان على المعدل العالمي لنسبة الإقتراض من المؤسسات المالية الرسمية والذي لم يتجاوز ما نسبته 10.8%، لكن تبقى الجزائر وغيرها من الدول العربية الأخرى تشهد تراجعا مستمرا يمكن إيعازه لهشاشة وضعف الأنظمة المالية والمصرفية داخل هذه الدول وإجحافها عن تقديم الإقتراض للفئات الفقيرة والمستبعدة؛

– يلاحظ تفوق العديد من الدول العربية في إستخدام التكنولوجيا المالية والرقمية ممثلة في إمتلاك بطاقات الإئتمان والإستفادة من المدفوعات الرقمية، فقد كانت الغلبة لدول المجلس التعاون الخليجي بسبب إبرامها لعقود وإتفاقيات مع الدول المتقدمة في مجال الرقمنة والتكنولوجيا الأمر الذي إنعكس إيجابا على زيادة إقبال المتعاملين للوسائل والأدوات الرقمية، بالتالي من خلال النتائج المتوصل إليها يمكن **التأكيد على صحة الفرضية المطروحة**.

بناءا على الاستنتاجات والنتائج المستخلصة يمكن **تقديم التوصيات** التالية:

- تعميم التوجه لبناء إستراتجيات وبرامج وطنية في كافة دول العالم العربي، والتي تراعي الخصوصيات والقدرات الإقتصادية والمالية لكل بلد مع تحديد الثغرات والفجوات القائمة، الأمر الذي يخلف حسن تقييم المسار المؤدي لتعزيز الشمول المالي؛
- التركيز الدائم والمستمر على العمل التعاوني من خلال تفعيل التآزر والمساعدات بين الهيئات الإقليمية والدولية والحكومات والمؤسسة العمومية والخاصة، مما سيعمل على تحقيق تعميم وصول وحصول جميع طبقات المجتمع على الخدمات المالية في كل الدول العربية؛
- ضرورة بذل المزيد من المجهودات وتسخير الطاقات والإمكانيات المتاحة من أجل الإستفادة من الخدمات المالية الرقمية وتحسين مستوى الثقافة المالية لدى المتعاملين، إلى جانب الاستعانة بمختلف الممارسات والتجارب الناجحة في تبني التكنولوجيا المالية من أجل تعزيز الشمول المالي الرقمي؛
- القيام بأيام دراسية، ملتقيات ومؤتمرات دولية ووطنية، ندوات وجلسات افتراضية، يكون الهدف منها التعريف بأهمية الشمول المالي والوعي لدى الأفراد، وأهم المتطلبات بشأن تحقيقه وتعزيزه في الدول العربية.

المصادر والمراجع:

1- Camara,Noelia, & Tuesta, David, 2014, **Measuring Financial Inclusion**: **A Multidimentional Index** , Working Paper N°14/26, BBVA Research.

2- De Sampaio Mariz, Frédéric Auguste Arnaud Rozeira, 2017, **Financial Inclusion and Electronic payment**: **Explaining electronic Payment in Brazil with Principal Components Analysis and SARIMAX Models**, Faculty of Economic, administration and Accounting,University of Sao Paulo, Brazil.

3- Financial Inclusion Data Working Group (FIDWG), (2013), **Measuring Financial Inclusion**: **Core set of Financial Inclusion Indicators**, Guideline Note N°.04, Alliance For Financial Inclusion AFI , Bangkok (Thailand).

4- Neaime, Simone, & Gaysset, Issabelle, 2018, **Financial inclusion and stability in MENA**: **Evidence from poverty and inequality**, Finance Research Letters, Volume 24, pages 230-237, Elvesier, (Netherlands).

5- World bank Group, 2018,**The Little Data Book on Financial Inclusion**, World Bank: Global Findex Database, Washington Dc (USA).

6- World Bank, 2021, **Global Findex Database**, Site Web: https://databank.albankaldawli.org/source/global-financial-inclusion, (17-28/10/2021).

7- برنيه، يُسر، عبيد، رامي، وأعطيه، حبيب، 2019، **الشمول المالي في الدول العربية: الجهود والسياسات والتجارب**، رقم 109، صندوق النقد العربي: أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، أبوظبي (الإمارات العربية المتحدة).

8- بوطرفة، رشيد، وصغير، عماد، 2020، **واقع الشمول المالي في المملكة العربية السعودية وآفاق تطويره**، مجلة دراسات متقدمة في المالية والمحاسبة ، المجلد 03 (العدد 01)، الصفحات 26-35، جامعة العربي تبسي-تبسة (الجزائر).

9- بوطلاعة، محمد، بوقرة، كريمة، وبخوش، ساعد، 2020، **واقع الشمول المالي وتحدياته-الأردن والجزائر نموذجا-**، مجلة إقتصاد المال والأعمال ، المجلد 04 (العدد 03)، الصفحات 143-158، جامعة المسيلة، (الجزائر).

10- السمرائيّ، شاكر محمود عبد الغفور، 2018، **دور المصارف الإسلامية في تحقيق أبعاد الإشتمال المالي في الأردن**، عمان، المعهد العالي للدراسات الإسلامية، جامعة آل البيت بعمان، الأردن.

11- شنبي، صورية، وبن لخضر، السعيد، 2018، **أهمية الشمول المالي في تحقيق التنمية (تعزيز الشمول المالي في جمهورية مصر العربية)**، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية ، المجلد 03 (العدد 02)، الصفحات 104-129، جامعة المسيلة (الجزائر).

12-عجور، حنين محمد بدر، 2017، **دور الإشتمال المالي لدى المصارف الوطنية في تحقيق المسؤولية الإجتماعية تجاه العملاء (دراسة حالة – البنوك الإسلامية العاملة في قطاع غزة)**،كلية التجارة، الجامعة الإسلامية بغزة، فلسطين.

13-عريف، عبد الرزاق، 2019، **واقع الإشتمال المالي في الدول العربية مع الإشارة إلى الجزائر**، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية ، المجلد 06 (العدد 04)، الصفحات 195-213، مجلة العربي بن مهيدي-أم البواقي، (الجزائر).

14-عطية، أحمد عايش، 2018، **تفعيل متطلبات الشمول المالي من خلال إستخدام الحوسبة السحابية وتأثير ذلك محاسبيا**، المؤتمر العلمي الثاني حول الأبعاد المحاسبية والمهنية للشمول المالي في إطار رؤية مصر 2030 المنعقد في الفترة 20-21 ديسمبر 2018، كلية التجارة-جامعة الإسكندرية، الإسكندرية (مصر).

15-فلاق، صليحة، سوداني، نادية، وحمدي، معمر، (2021)، **تفعيل الصناعة المالية الإسلامية كمدخل لتعزيز الشمول المالي في الجزائر**، مجلة معيار ، المجلد 12 (العدد 01)، الصفحات 278-291، جامعة أحمد بن يحي الونشريسي-تسمسيلت (الجزائر).